

التاريخ: 2012/7/15

الاستفسار: ما هي السلة الغذائية المدعومة من قبل الحكومة إنطلاقاً من الحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الفلسطيني؟.

مقدمة:

رغم تعطل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، وانطلاقاً من الدور الرقابي له على السلطة التنفيذية، الذي يعد جزءاً هاماً من دوره في رسم السياسات، يسعى دوماً لمتابعة شؤون المواطن، والعمل قدر الامكان من تخفيف الأعباء عن كاهله، والسعي لتوفير حياة كريمة له في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، من خلال مراقبة العديد من المؤشرات منها ذات العلاقة بارتفاع الأسعار، والسعي مع الجهات المعنية لوضع حلول لتلك التحديات في ظل الطرف الراهن، من هنا يأتي أهمية تناول هذا الموضوع الهام للتعرف على دور الحكومة الفلسطينية في دعم السلة الغذائية ومدى مراعاة الواقع الفلسطيني، وسيتم في هذه الورقة التعرف على ذلك الدور إنطلاقاً مما تضمنه برنامج عمل الحكومة والقرارات الصادرة عنها، وكافة الوثائق ذات العلاقة، إضافة لاستعراض رأي بعض الخبراء المختصين في التعامل مع السلة الغذائية والأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

من هنا، نستعرض ما تضمنه برنامج وخطة عمل الحكومة الفلسطينية، ودور وزارة الاقتصاد الوطني في حماية المستهلك، والاستنتاجات والحلول المقترحة.

برنامج عمل الحكومة الفلسطينية:

للتعرف على دور الحكومة الفلسطينية في دعم السلة الغذائية، تم محاولة الاطلاع على برنامج عملها، وبشكل خاص الحكومة الرابعة عشر، إلا أنه اتضح بعد مراجعة الادارة العامة لجودة الاداء الحكومي في رئاسة الوزراء للحصول على برنامج عمل الحكومة الرابعة عشر، اتضح أنه ما زال جاري العمل على إعداده، وهذا يضع المشرع الفلسطيني أمام تساؤل هام، كيف حصلت الحكومة على منح الثقة من الرئاسة الفلسطينية على تشكيلها بتاريخ 16-5-2012 دونما برنامج عمل معلن عنه، في الوقت الذي يفترض أن يعرض في الوضع الطبيعي ذلك البرنامج على المجلس التشريعي لدراسته وتحليله وبناء عليه يقرر المجلس التشريعي منح الحكومة الثقة من عدمه، أو أية تعديلات يراها.

وانطلاقاً من استمرارية العمل المبني على التجربة، تمت مراجعة برنامج الحكومة الثالثة عشر¹، حيث تضمنت السياسات المتعلقة في قطاع التنمية الاجتماعية على توفير الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع المهمشة والمحرومة، ويتمثل تنفيذ هذا الدور في وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال برنامج التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية للأسر التي تقع ضمن أفقر 60% من المجتمع الفلسطيني، والتي لا تتلقى أي مساعدات نقدية، إضافة إلى توفير سلة غذائية للنساء الحوامل والمرضعات اللواتي يقعن في العُشريات الأربعة الأقل فقراً، وتوفير وجبة غذائية ساخنة للأطفال في دور الحضانات في المناطق المصنفة ضمن جيوب الفقر. وفي مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012، أوضح خطاب الموازنة العامة في بند الانجازات والتحديات للعام 2011، أن الحكومة عملت على تحديث شبكة الامان الاجتماعي من خلال دمج برنامج المساعدات النقدية مع برنامج اصلاح شبكة الامان الاجتماعي الذي توفره وزارة الشؤون الاجتماعية بهدف زيادة عدد الأسر المستفيدة من هذا النظام لتصل الى 95 ألف اسرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا افترضنا أن عدد أفراد الأسرة الواحدة هو (5 أفراد)، هذا يعني أن حجم المستفيدين من تلك المساعدات يصل إلى (475 ألف شخص)، ومقارنة هذا العدد مع نسبة البطالة ومعدل الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما بلغت نسبة البطالة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الضفة الغربية (20.1%) وفي قطاع غزة (31%)، وسجلت أعلى معدلات للبطالة في الضفة الغربية للفئة العمرية (20-24 سنة) وتصل في قطاع غزة إلى (42.2%)². أما نسبة الفقر فقد بلغت (28.8%) في الاراضي الفلسطينية خلال العام 2011 (17.8% في الضفة الغربية، و 38.8% في قطاع غزة)، أما ما يتعلق بتحديد خط الفقر، فقد تم تحديده للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال خلال العام 2011 بـ 2,293 شيكلاً) وخط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية (1,832 شيكلاً)³. وإذا تم ربط نسبة الفقر مع عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة (5 مليون نسمة)، هذا يدل أن ما يقارب مليون ونصف مواطن فلسطيني يعاني من الفقر، وأن الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية لم تصل إلى نصف مليون فلسطيني على حد التقريب.

¹ مجلس الوزراء الفلسطيني (2009): برنامج الحكومة الثالثة عشرة (فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة).

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012): مسح القوى العاملة، دورة (كانون ثاني-أذار، 2012) تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012): نشرة مستويات المعيشة والفقر في الاراضي الفلسطينية، 2012.

أما في قطاع التنمية الاقتصادية، تضمنت سياسة الحكومة الثالثة عشر إلى تطوير البنية التحتية الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف كلفة الانتاج والتصدير مما يؤدي لاحقاً إلى زيادة القدرة التنافسية على المستويين المحلي والدولي، ومن الادوار المناطة في وزارة الاقتصاد الوطني، توفير الحماية اللازمة للمستهلك الفلسطيني من خلال تطوير قانون حماية المستهلك وتنفيذه، وتطوير أداء مؤسسة المواصفات والمقاييس، أما دور وزارة الزراعة فيتمثل في تعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني.

خطة عمل الحكومة 2011-2013:

- تنقسم خطة عمل الحكومة 2011-2013 إلى أربعة قطاعات يوضح الجدول أدناه خطة النفقات التطويرية العامة، والقطاعات هي⁴:
- قطاع الحكم ويضم: العدل وسيادة القانون، الامن، العلاقات الدولية، الحكم المحلي والاداري، التنمية الادارية، ادارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتحويلية، والاعلام.
 - قطاع التنمية الاجتماعية ويضم: التعليم الاساسي والتعليم العالي، الصحة، الحماية الاجتماعية، النوع الاجتماعي، الشباب والرياضة، الثقافة والتراث.
 - قطاع التنمية الاقتصادية ويضم: الاقتصاد الوطني، التشغيل، الزراعة، الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، السياحة والاثار.
 - قطاع البنية التحتية ويضم: الطاقة، البيئة، الاسكان، النقل والمواصلات، المياه والمياه العادمة.

جدول خطة النفقات التطويرية العامة في خطة الحكومة 2011-2013 (القيمة مليون دولار).

السنة	البنية التحتية	الاقتصاد	التنمية الاجتماعية	الحكم
2011	142	74	142	142
2012	248	135	283	207
2013	311	192	385	207

ومن ضمن الاهداف الاستراتيجية في قطاع التنمية الاجتماعية دعم المواطنين والاسر الفقيرة والمهمشة وتمكينها، عبر تطوير شبكة الامان الاجتماعي وتوفير الرعاية والحماية لأسر الشهداء والأسرى، وإعادة تأهيل ودمج الأسرى المحررين في المجتمع. أما الاهداف الخاصة بالقطاع الاقتصادي تضمنت تعزيز عمل جمعيات حماية المستهلك، محاربة البطالة وتعزيز سوق العمل، وتعزيز قدرة المنتجات والخدمات الفلسطينية على المنافسة، وبعد مراجعة القرارات الصادرة عن الحكومة الثالثة عشر البالغة (100) قرار، والموزعة بين قرارات متعلقة بالشأن المالي، والاتفاقيات التجارية، والضرائب، والحكم المحلي، والإدارة وغيرها، من هذه القرارات القرار رقم (13/125/12 م.و/س.ف) بتاريخ 2012-2-28 المتعلق بتشكيل فريق وطني للضمان الاجتماعي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من وزارة (العمل، الشؤون الاجتماعية، المالية، التخطيط والتنمية الادارية، الصحة، الحكم المحلي، هيئة التقاعد الفلسطينية) ومؤسسة أمان، مؤسسة مواطن، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، شبكة المنظمات الأهلية، ائتلاف مؤسسات القدس، الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، النقابات المهنية، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، اتحاد عمال فلسطين، اتحاد نقابات عمال فلسطين، الاتحاد العام للنقابات المستقلة، نقابة العاملين في الجامعات الفلسطينية، جمعية البنوك) لما لذلك من أهمية في الحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن.

أما ما يتعلق بحماية المستهلك، ذكرت الخطة، أن الحكومة أنشأت المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك ومسؤولياته تتمثل في الاشراف على اعداد السياسات والتشريعات الكفيلة بحماية المستهلك وتنفيذها، وهدفت الحكومة في سياستها من أجل حماية المستهلك إلى صون السلامة العامة وتوفير البضائع والخدمات ذات الجودة العالية بأسعار معقولة للمواطنين، وتطوير أنظمة الرقابة على المستوى المحلي والدولي، وتعزيز الأطر التنظيمي لقضايا حماية المستهلك.

دور وزارة الاقتصاد الوطني في حماية المستهلك ومراقبة الاسعار:

من خلال الإطلاع على التقرير الصادر عن وزارة الاقتصاد الوطني⁶، يتضح أن الإجراء الذي اتخذته الحكومة والمتمثل في دور وزارة الاقتصاد الوطني ينحصر فقط في عملية الرصد والرقابة على الاسعار بشكل يومي لكافة الاسواق في الضفة الغربية، ايضاً عمل لقاءات مع العديد من الجهات (التجار، المستوردين، الجمعيات الخاصة بحماية المستهلك بهدف التشاور حول كيفية تخفيض اعباء ارتفاع الاسعار على المستهلك.

⁴ وزارة التخطيط والتنمية الادارية الفلسطينية (2011): خطة التنمية الوطنية 2011-2013، إقامة الدولة وبناء المستقبل.

⁵ رئاسة مجلس الوزراء، 2012-7-11

<http://www.palestinecabinet.gov.ps/site/466/DesktopDefault.aspx?PageID=466>

⁶ وزارة الاقتصاد الوطني (2012): التقرير الشهري لأسعار التجزئة الواردة من محافظات الضفة الغربية لشهر (٥) أيار لعام 2012.

كما عملت وزارة الاقتصاد الوطني على تحديد (66) صنفاً من السلع، وعملت على مراقبة أسعارها وبشكل خاص الأكثر استهلاكاً خلال شهر رمضان، بالتنسيق مع الإحصاء الفلسطيني بهدف ممارسة دور الوزارة الرقابي والتعرف على التفاوت في الأسعار، وأوضح التقرير سابق الذكر أن التفاوت في الأسعار عائد للعديد من الأسباب منها (أخطاء في المعلومات من قبل جامعي البيانات، الأيجارات والخلو، اختلاف أماكن البيع ما بين ما يباع في صيدلية أو في المحلات العامة وغيرها)، كما عملت الوزارة على إجراء دراسة تحليلية خاصة بتحديد سعر رغيف الخبز، ومن خلاله تمكنت من وضع حد لارتفاع سعر الخبز في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما وفقاً للسياسة التي يستخدمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في احتساب أسعار المستهلك "الفرد"، هي وفقاً للتصنيف العالمي (COICOP) لما هو صادر عن الاتحاد الأوروبي، تتمثل في 12 مجموعة⁷ هي (المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، والمشروبات الكحولية والتبغ، والأقمشة والملابس والأحذية، و المسكن ومستلزماته، والأثاث والمفروشات والسلع والمنزلية، والخدمات الطبية، والنقل والمواصلات، والاتصالات، والسلع والخدمات الترفيهية والثقافية، وخدمات التعليم، وخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق، وأخيراً سلع وخدمات متنوعة) وتتوزع هذه المجموعات على (950) سلعة وخدمة، وتشكل سللة المستهلك. ويتضح أنه لا يوجد قائمة تحدد السلع الأساسية، كما أن عملية القياس تكون بناء على حالة اختفاء أو ظهور سلعة معينة في شهر معين، بمعنى أنه في حالة ظهور صنف جديد في نفس الفترة، مما يعني اختفاء الصنف الحالي وانخفاض سعره، يتم حساب القيمة الزمنية حيث يؤخذ الصنف الجديد وبناء عليه يقدر سعر أساس لتلك السلعة.

الإستنتاجات والسياسات المقترحة:

من كل ما تقدم، يتضح عدم وجود أي مؤشر نحو سياسات حكومية داعمة للسللة الغذائية أو تحديد ما هي السللة الغذائية الأساسية التي تتوافق مع الواقع الفلسطيني أو الحالة التي يعيشها المواطن الفلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى إمكانية إدخال تعديلات في تلك السللة الغذائية في حال تحديدها واتخاذ قرار بدعمها من قبل الحكومة.

ومن هنا يرى الخبراء والمختصون في مراقبة الاسعار أن هنالك العديد من المعوقات التي تحول دون تحديد سياسة خاصة بالأسعار تعود إلى:

- اتباع سياسة نظام السوق الحر وفق القانون الاساسي الفلسطيني.
- الاحتلال الاسرائيلي وممارساته، وسيطرته على المعابر.
- التكلفة الباهظة في عملية الاستيراد وبشكل خاص من الميناء.
- غياب سياسات مختصة في تحديد السللة الغذائية الاساسية واسعارها.
- إشكالية اتفاقية اوسلو ومخرجاتها.
- القوانين الخاصة بالجمارك والضرائب.
- غياب النصوص القانونية التي تعطي وزارة الاقتصاد حق تحديد الاسعار أو دعم السلع، بينما يقتصر دورها على عملية اشهار السعر، وترك الخيار للمواطن في عملية المفاضلة في الشراء.
- غياب دعم المواد الأساسية التي تدخل في عملية الانتاج، مثل المحروقات وغيرها.
- غياب التنسيق والتواصل بين الوزارات كل في مجال اختصاصها، مما يشكل معضلة كبيرة.
- غياب توفر المدن الصناعية، التي تسهم في عملية الحد من الاستيراد.
- غياب النصوص القانونية في العديد من التشريعات التي تسهم في توفير الامن الغذائي، منها قانون الزراعة.

ويرتأي الخبراء في هذا المجال، أن هنالك العديد من السياسات المقترحة على مستوى الاقتصاد الكلي، في حال دراستها وتبنيها بما لا يؤثر سلباً على الاقتصاد الكلي، ويمكن أن تسهم في تحديد السللة الغذائية الاساسية ودعمها بعدة طرق، ومن هذه السياسات:

- إعادة النظر في النظام الاقتصادي، ووضع آليات لدعم وحماية المنتج الوطني.
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في حالات الطوارئ ما يستدعي توسيع شريحة المستفيدين من الحماية الاجتماعية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية.
- تحديد سللة السلع والخدمات الاستلاكية الاساسية للسللة الغذائية، من أجل توجيه الحكومة نحو دعمها عبر:
 - الدفع بزيادة استيراد بعض الأصناف، من خلال زيادة الكوتا.
 - البحث عن البدائل، مثل العمل على توقيع اتفاقيات مع دول عربية في عملية استيراد الوقود، وعدم الاعتماد فقط على مصر واسرائيل.

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012): الاسعار والارقام القياسية، النشرة السنوية 2011.

- منع الاحتكار، من خلال زيادة رخص الاستيراد لبعض السلع، مما يؤدي إلى زيادة عدد المستوردين، وينعكس على انخفاض الأسعار.
- تخفيض نسبة الضرائب على بعض السلع المستوردة بدل (14.5%) تصبح صفر أو (5%)، وهذا يتطلب تفعيل الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد الوطني ومجلس حماية المستهلك، وجمعيات حماية المستهلك.
- تفعيل الجمعيات الاستهلاكية، حيث تعطي العديد من المزايا، منها الضغط على المحلات التجارية بخفض أسعارها لسعيها جلب زبائن لها، وتوفر للمواطن جمعيات استلاكية بالسعر الذي يتناسب مع دخله. وللحفاظ على حقوق العائلات المهمشة أو ذوي الدخل المحدود يمكن ذلك من خلال توفير جمعيات استلاكية للعسكريين أو الموظفين العموميين، عبر بطاقة خاصة بهم، إضافة إلى توفير بطاقة خاصة بالعائلات المهمشة والفقيرة من خلال توفير بطاقة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية.
- العمل على دعم زيادة المنتج الزراعي على سبيل المثال (الثروة الحيوانية) عبر زيادة كوتة الامهات المستخدمة في الإنتاج، أو دعم مدخلات الإنتاج مثل توفير الاعلاف، والاعفاء من الضرائب.
- العمل على إجراء مراجعة دورية لهذه السلة الغذائية، لإحداث التغييرات التي تتوافق مع الواقع الاقتصادي الفلسطينية.

كما يرى الخبراء والمختصين في هذا المجال، أنه في حال تبرير العقوبات التي تواجه الحكومة للمعوقات سابقة الذكر، وعدم تدخلها في جانب تحديد الأسعار، يمكن دراسة البديل الآخر وهو تبني السياسة الممزوجة بين زيادة الرواتب مما يسهم في زيادة القوة الشرائية، وهذا من شأنه أن يسهم في تعجيل قانون خاص بتحديد الحد الأدنى للأجور.

نسيم زهدي شاهين
باحثة اقتصادية